الأمم المتحدة

E/AC.51/2024/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 March 2024
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الرابعة والستون

الدورة التنظيمية، 1 نيسان/أبريل 2024

الدورة الموضوعية، 13 أيار/مايو – 14 حزيران/يونيه 2024

البند 4 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل التنسيق: الدعم الذي تقدّمه منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063

الدعم الذي تقدّمه منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها

تقرير الأمين العام**

موجز

يقدِّم هذا التقرير لمحةً عامة عن الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة دعماً لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وفي سياق المفاوضات المتعلقة بالاتفاق الرقمي العالمي المتوخى اعتماده في أيلول/سبتمبر 2024، يركّز التقرير على إسهامات الانتقال الرقمي في التنمية المستدامة لأفريقيا.

ويعرض التقرير نبذةً عامة عن إمكانات تحفيز التكنولوجيات الرقمية للنمو الاقتصادي عن طريق الابتكار وإيجاد فرص العمل، وتقييماً للسبل التي يمكن للرقمنة من خلالها أن تساعد في تحسين الحوكمة والإدماج الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والسلام والاستقرار وفي زيادة القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات والتكيف مع تغير المناخ. وهو يتضمن استعراضاً لعمل الأمم المتحدة وموجزاً للجهود الدعوية الرئيسية.

ويعرض التقريرُ أبرز أوجه التقدّم المحرز في تعزيز التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة ومع الاتحاد الأفريقي.

* E/AC.51/2024/1.

** قُدّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي المقرر، وذلك لأسباب فنية خارجة عن سيطرة المكتب المقدِّم له.

24-04684 (A) 190324 280324

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 244/78 الذي أيّدت فيه الجمعيةُ استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. وكانت اللجنة قد أثنت، في تقريرها عن أعمال دورتها الثالثة والستين (A/78/16)، على العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة لدعم البلدان الأفريقية في إطلاق العنان لإمكانات المنظومات الغذائية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي؛ وفي تعزيز رأس المال البشري من خلال تحسين التغذية؛ وتعزيز إدماج أكثر الفئات ضعفاً، بما يشمل النساء والشباب، من خلال المشاريع الزراعية؛ وتعزيز التماسك الاجتماعي والسلام والاستقرار والاستدامة والقدرة على الصمود من خلال الأغذية والزراعة. وأوصت اللجنةُ بأن تؤيد الجمعيةُ العامة الاقتراح المقدّم من الأمين العام بالتعامل مع المنظومات الغذائية باعتبارها عاملاً مسرِّعاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وبأن تهيب الجمعية بالمجتمع الدولي، في ذلك الصدد، أن يكثف الجهود الرامية إلى إحداث تحول في المنظومات الغذائية بالقارة (انظر E/AC.51/2023/8).

2 - وطوال عام 2023، واصل مكتبُ المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا، تمشياً مع الولاية الموكلة إليه، تشجيع قيام تعاون أوثق بين كيانات الأمم المتحدة ومع مؤسسات الاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية الأعضاء بشأن دور المنظومات الغذائية كقوةٍ دافعة للتحول الاقتصادي في القارة (انظر الفرع الثالث من هذا التقرير). وقد كُللت هذه الجهود بإقرار كيانات منظومة الأمم المتحدة بأن تحقيق السيادة الغذائية[1] في أفريقيا ليس عاملاً أساسياً في بناء القدرة على الصمود في القارة فحسب، بل وستكون له أيضاً آثار تعاقبية تؤدي إلى تحسين الصحة والتغذية وإيجاد فرص العمل اللائق ودعم التحصيل العلمي، ومن ثم رفع مستويات المعيشة ومعالجة الأسباب الجذرية للفقر.

3 - وأوصت اللجنة أيضاً بأن تطلب الجمعيةُ العامة إلى مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا أن يوسِّع نطاق التقدم المحرز في مجال الأمن الغذائي ليشمل قطاعاتٍ رئيسية أخرى تسهم في تنمية أفريقيا. وفي ذلك السياق، اقترح الأمين العام ستة مجالاتٍ ضرورية من أجل تحقيق الاستدامة يتعين حدوث تحوُّل فيها[2]، وهي: المنظومات الغذائية؛ وإمكانية الحصول على الطاقة ويسر تكلفتها؛ والربط الرقمي؛ والتعليم؛ والوظائف والحماية الاجتماعية؛ وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث.

4 - وبعد تقريرين انصب محورُ التركيز في أحدهما على الطاقة (E/AC.51/2022/14) وفي الآخر على المنظومات الغذائية (E/AC.51/2023/8)، يأتي هذا التقرير ليستعرض الدعم الذي تقدّمه الأمم المتحدة لخطة عام 2063 من خلال تقييمٍ للبرامج والمشاريع والأنشطة الأخرى التي تنفذها منظومةُ الأمم المتحدة بغية تشجيع التحول الرقمي في أفريقيا. وفي ضوء المفاوضات الحكومية الدولية الجارية من أجل إبرام اتفاق رقمي عالمي، يقدم التقرير لمحةً عامة عن إسهامات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 من خلال تشجيع التحول الرقمي. وجدير بالذكر

(1) المقصود بالسيادة الغذائية هو قدرة بلدٍ أو مجموعةٍ من البلدان على تقرير سياساتها الغذائية وتنفيذها بفعالية من خلال تعزيز الزراعة المحلية والممارسات التقليدية التي تتعامل مع الغذاء لا باعتباره سلعة بل بوصفه منظومةً متكاملة. لمزيد من المعلومات، انظر Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), “Food security and sovereignty”, 2013.

(2) أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، ملاحظات أُدلي بها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، 18 أيلول/سبتمبر 2023.

أن اســتغلال التكنولوجيا للإســراع بتنفيذ كلتا الخطتين ينطوي على إمكانات كبيرة؛ فالتكنولوجيات الرقمية لها دورٌ حيوي في معالجة تخلف المستوى التعليمي المرتبط بنقص المدارس والمعلمين في أفريقيا (الهدف 2 من خطة عام 2063؛ والهدف 4 من أهداف التنمية المســـتدامة)، وفي توســـيع نطاق التغطية بنظم الرعاية الصحية (الهدف 3 من خطة عام 2063؛ والهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة)، والحد من انعدام الأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاج الزراعي (الهدف 1 من خطة عام 2063؛ والهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة). وعلاوة على ذلك، يشكّل التحول الرقمي الشامل للجميع مطلباً أساسياً لسد الفجوة الرقمية وتحقيق المســاواة بين الجنســين (الهدف 17 من خطة عام 2063؛ والهدف 5 من أهداف التنمية المســتدامة). وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتنمية (الأهداف 1 و 4 و 5 و 6 و 18 من خطة عام 2063؛ والأهداف 1 و 7 و 8 و 9 و 10 من أهداف التنمية المستدامة)، يمكن أن تساعد التكنولوجياتُ الرقمية في القضاء على الفقر من خلال تعزيز الشــمول المالي، والمســاهمة في إيجاد فرص العمل اللائق، وزيادة كفاءة الشــبكات والبنى التحتية، وتحقيق وعد التصــنيع في أفريقيا. أما بالنســبة إلى الحوكمة والتماســك الاجتماعي (الأهداف 11 و 12 و 13 و 14 و 19 من خطة عام 2063؛ والهدفان 16 و 17 من أهداف التنمية المســـتدامة)، فمن الممكن أن تحسّــن التكنولوجيات الرقمية تقديمَ الخدمات والشــفافيةَ والعمليات التشــاركية، فتزيد من الثقة في المؤسســات العامة. وفيما يخص الاســتدامة البيئية (الهدف 7 من خطة عام 2063؛ والأهداف 11 و 12 و 13 و 14 و 15 من أهداف التنمية المســتدامة)، لا يمكن الاســتغناء عن التحول الرقمي إذا أريد تصــميم واعتماد حلول ذكية مناخياً وتحقيق الاســـتدامة البيئية والتكيف مع تغير المناخ. وأخيرا، تُعتبر التكنولوجيات الرقمية ضروريةً من المنظور المالي لأجل تشغيل أنظمة فعالة لتعبئة الموارد المحلية تسمح للبلدان الأفريقية بالتحكم في تدفقاتها المالية وامتلاك عملياتها الإنمائية (الهدف 20 من خطة عام 2063؛ والهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة).

5 - ويرتبط الانتقال الرقمي ارتباطاً عميقاً بالتحول الاقتصـــادي. فتطبيق التكنولوجيات الرقمية في مختلف مجالات التنمية سيؤدي إلى إعادة توزيع مدخلات الإنتاج، وخاصة العمالة والتمويل. وسيحسّن هذا التحوّل القدرةَ التنافســية للبلدان الأفريقية في الأســواق العالمية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تســاهم التكنولوجيات الرقمية في خفض تكاليف المعاملات بقدر كبير، مما يعزّز التجارة بين البلدان الأفريقية. وبعبارة أخرى، فإن الانتقال الرقمي ضروريٌ لإطلاق العنان لبرنامج التحول في أفريقيا.

6 - ويحدّد هذا التقرير المجالاتِ الاســتراتيجية التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة فيها أن تســتفيد إلى أقصـــى حد من الأثر الإيجابي للتكنولوجيات الرقمية بغية التصـــدي لأوجه اللامســـاواة، وتشـــجيع النمو الاقتصـــادي، وتحســين التكيف مع تغيّر المناخ، وتعزيز الحوكمة. وهو يتضــمن توصــياتٍ تكفل أن تكون الجهود العالمية الرامية إلى إرساء إطار مشترك للتحول الرقمي متوافقةً مع واقع البلدان الأفريقية واحتياجاتها وأن تضـع الدعائم اللازمة لإحداث التحول الرقمي بوصـفه عاملاً يسرّع تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063. ويعرّض التقرير أيضاً معلومات محدَّثة عن آليات التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الاتحاد الأفريقي على المستويين التشغيلي والاستراتيجي.

ثانيا - دعم الأمم المتحدة للتحول الرقمي

7 - في السنوات الأخيرة، أحرزت أفريقيا بعض التقدم في تنفيذ الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة. بيد أن وتيرة الابتكار المتســـارعة في البلدان المتقدمة النمو تجاوزت التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية

المستدامة في القارة. وما لم تُتخذ إجراءات حاسمة في هذا الشأن، فسوف تتسع الفجوة حتماً بين البلدان الأفريقية والبلدان المتقدمة النمو. وفي تطور شبكات الأجهزة المحمولة كنقاط وصول إلى شبكة الإنترنت مثالٌ جيد على ذلك؛ فالفجوة بين أفريقيا والدول المتقدمة النمو تتسع، كما يتبيّن من الشكل الأول، مع طرح تكنولوجيات جديدة.

الشكل الأول

السكان المشمولون بشبكات الأجهزة المحمولة، حسب المنطقة (2023)

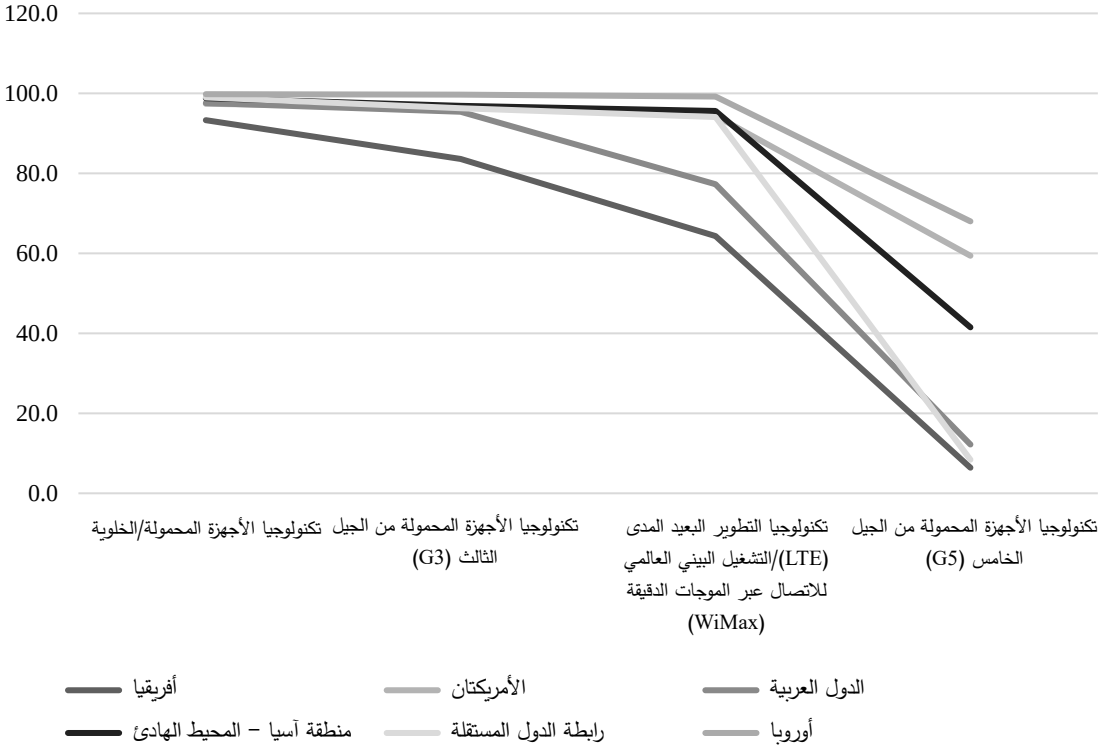

المصدر: المؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المعتمدة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات.

8 - وأفريقيا، التي تعد واحدةً من أسرع مناطق العالم نمواً والتي يقطنها نحو 1,2 بليون نسمة، ستحتاج إلى التحرك بسرعة وجرأة وإلى حشد المجتمع الدولي حتى تضمن عدم تخلفها عن الركب. وكما يتبيّن من الشكل الأول، فإن الفرق الملاحظ، لا في نقطة البدء فحسب، بل وفي وتيرة اعتماد التكنولوجيات الجديدة أيضاً، غير مواتٍ لتحقيق التنمية المستدامة في القارة. والشباب في أفريقيا، وهم يشكّلون أكثر من 75 في المائة من سكانها، محرومون من الأدوات الأساسية المتاحة لنظرائهم الذين يعيشون في مناطق أخرى من العالم. وهذا المعوّق النسبي يديم النموذجَ الاقتصادي العالمي الحالي، الذي لا يُنظر فيه إلى البلدان الأفريقية إلا بوصفها بلداناً مورِّدة للمواد الخام مما يعني اعتمادها على اقتصادات أخرى لتوفير المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى.

9 - وتواجه أفريقيا معوقاتٍ عديدة تحُول دون سد الفجوة الرقمية. وأحد هذه المعوقات هو ارتفاع التكلفة. فعلى سبيل المثال، لا يزيد معدلُ الاشتراك في خدمات النطاق العريض للأجهزة المحمولة في أفريقيا عن 48 اشتراكاً لكل 100 نسمة، مقارنةً بمعدل قدره 92,3 اشتراكاً في خدمات الهواتف المحمولة. ويشير هذا

التباين إلى أنه، بعيداً عن نطاق التغطية، تمثل تكلفةُ الاشـتراك في خدمات النطاق العريض عاملاً يحد من إمكانية الوصـول الرقمي. والافتقارُ إلى البنى التحتية الملائمة، بما في ذلك إمكانية الحصـول على الطاقة، ونقصُ المعدات التكنولوجية يشـكّلان تحديين آخرين. فما يقرب من 300 مليون من أبناء القارة يعيشـون في مناطق تبعد أكثر من 50 كيلومترا عن وصـلات الاتصـال بالنطاق العريض بالألياف أو الكابلات، وهو ما يفسر انخفاض معدل الاشتراك في خدمات النطاق العريض للأجهزة الثابتة بين سكان القارة (0,8 اشتراك لكل 100 نسمة) ويشكّل عقبةً على طريق التحول الرقمي. ومما يحدّ أيضـا من الإمكانات التحويلية للرقمنة نقصُ المهارات الرقمية والافتقار إلى المحتوى المحلي والوعي التكنولوجي. ومن المعوقات الأخرى الافتقارُ إلى سياسات وأطُر تنظيمية متسقة تهدف إلى تهيئة بيئةٍ تمكينية وإلى تشجيع الربط الرقمي.

10 - ورغم قتامة هذه الصـورة، فإن التكنولوجيات الرقمية والاقتصـاد الرقمي يتيحان الفرصـة للتعجيل بتحقيق التنمية المسـتدامة في القارة. والجهود المبذولة لتسـريع تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 يمكن أن تسـتفيد من اسـتخدام البيانات الضـخمة والذكاء الاصـطناعي لتوفير منافع عامة رقمية في شـكل أفكار متبصـرة واقعية وتنبؤية قابلة للتنفيذ (A/74/821، الفقرة 22) يمكن أن تسـاعد، في جملة أمور، على تحسين سلة الطاقة والتنبؤ بالجوائح المستقبلية ومنع وقوعها وعلى دعم عمليات صنع القرار الفعالة. وهذا هو الهدف الذي تسـعى الأمم المتحدة إلى تحقيقه في دعمها للبلدان الأفريقية من أجل النهوض بالتحول الرقمي فيها وتسخيره ليكون أداة لتحقيق السلام والتنمية المستدامين.

تعزيز رأس المال البشري من خلال الانتقال الرقمي

11 - أبرز تفشـي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الأهميةَ الحاسـمة للتكنولوجيات الرقمية في ظل تدابير الإغلاق الشـامل الطويلة الأجل. فقد لجأت بلدان عديدة إلى التكنولوجيات الرقمية لتمكينها من تقديم الخدمات العامة. ووجهت الشركاتُ نشاطها نحو شبكة الإنترنت لكي تواصل توليد الإيرادات. وفي هذا السياق، واجهت البلدان الأفريقية قيوداً تتمثل في محدودية فرص الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية في مختلف أنحاء القارة. فكما لوحظ في دراسـةٍ مشـتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسـكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسـف) والبنك الدولي، على سـبيل المثال، كانت مناطق وسـط أفريقيا وشـرقها وغربها والجنوب الأفريقي هي أشد المناطق دون الإقليمية في العالم تضـرراً من إشكالية التعلم عن بُعد التي تصـاعدت خلالها أوجه الاختلاف في إمكانية الوصـول إلى التعليم أثناء الجائحة، وذلك نتيجةً لتحديين رئيسـيين هما افتقار الأطفال إلى إمكانية الوصـول لشـبكة الإنترنت من منازلهم وعدم اسـتعداد الأنظمة التعليمية لتوفير خدمات التعلم عن بُعد. ووفق بيانات اليونيسـف، كان أكثر من 640 مليوناً من الأطفال والشـباب في أفريقيا محرومين من إمكانية الوصـول إلى الإنترنت من منازلهم، مما أثر في الغالب على أفقر 20 في المائة من الأسر المعيشية[3]. ولوحظت عواقب مماثلة في خدمات أساسية أخرى.

12 - وكانت اسـتجابة الأمم المتحدة سـريعةً في دعمها للبلدان الأفريقية من أجل التغلب على هذا التحدي. فقد أشـار الأمينُ العام إلى أن الجائحة أعادت تأكيد الحاجةِ الملحة إلى التعاون الرقمي، وحذر من أن الفجوة

(3) United Nations Children's Fund (UNICEF) and International Telecommunication Union (ITU), *How Many Children and Young People Have Internet Access at Home? Estimating Digital Connectivity During the COVID-19 Pandemic* (New York, UNICEF, 2020).

الرقمية "مسألة حياة أو موت"[4]. وفي ذلك الصدد، أهاب الأمين العام بالمجتمع الدولي إلى زيادة الجهود المبذولة من أجل بلوغ ثلاثة أهداف شاملة هي: تحقيق الربط الرقمي من خلال تمكين الجميع من الوصول إلى شبكة الإنترنت بشكل آمن وميسور التكلفة ودونما تهميش؛ وضمان الاحترام من خلال وضع حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية في الصدارة؛ وتوفير الحماية من خلال التصدي لإساءة الاستعمال والتقليل من خطر التجزؤ. وتلبيةً لنداء الأمين العام، كثفت كيانات الأمم المتحدة جهودها في جميع مجالات التنمية. فسعَت هذه الكيانات، انطلاقاً من منظور تنمية رأس المال البشري، وخاصة في ضوء تأثير الفجوة الرقمية على التعليم، إلى زيادة الربط الإلكتروني للأنظمة التعليمية ودعم البلدان الأفريقية في تطوير حلول التعلم الإلكتروني، وذلك في أعقاب دعوة الأمين العام إلى تسخير إمكانات الثورة الرقمية لخدمة التعليم العام[5]. ففي السنغال، على سبيل المثال، قام الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو واليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإطلاق مشروع لضمان استمرارية التعلّم لأشد الفئات ضعفا. وفي إطار هذا المشروع، قُدِّم الدعمُ إلى حكومة السنغال في مساعيها إلى توفير سبل الوصول إلى شبكة الإنترنت للأسر المعيشية التي تعاني من الضعف، مع التركيز بشكل خاص على الفتيات.

13 - وإضافةً إلى تقديم الدعم الفوري للأطفال الضعفاء، تركّز منظومة الأمم المتحدة أيضاً على تحسين جهوزية أنظمة التعليم وتحديد السبل التي يمكن للتكنولوجيات الرقمية من خلالها أن تُعِين على سد الفجوات القائمة. فقد أطلقت اليونيسف، على سبيل المثال، منصةَ تعلُّم باسم "Learning Passport" بالتعاون مع شركة مايكروسوفت، وذلك لضمان قدرة الأطفال على الاستمرار في التعلُّم في حالة إغلاق المدارس. والمنصة تم تشغيلها بالفعل في 40 بلداً حول العالم، بما في ذلك 12 بلداً أفريقياً[6]، ويجري في الوقت الحالي تعميمها في 12 بلداً آخر[7].

14 - وإضافةً إلى الجهود المبذولة من أجل التخفيف من مخاطر الإغلاق المحتمل للمدارس، تعمل كيانات الأمم المتحدة مع البلدان الأفريقية على جعل المدارس نموذجاً للتحول الرقمي؛ وهو مسعى ينطوي، أولا وقبل كل شيء، على ضمان الربط الإلكتروني للمدارس. وتحقيقاً لتلك الغاية، أطلق الاتحاد الدولي للاتصالات واليونيسف مبادرة "جيغا" (Giga) التي يراد بها ربط جميع مدارس العالم بشبكة الإنترنت بحلول عام 2030. والدعم المقدّم في إطار هذه المبادرة يتألف من ثلاث خطوات هي: المسح، والتمويل، والربط. وفي إطار الخطوة الأولى، تُستخدَم تقنيات تعلم الآلة في فحص الصور الساتلية لتبيّن المدارس وتقييم حالتها من حيث ربطها بشبكة الإنترنت. وفي النيجر، وُضعت في إطار مبادرة "جيغا" خوارزميةٌ قُدِّر من خلالها موقع 758 4 مدرسة لم يكن المسح قد شملها. ولا تُستخدَم عمليات المسح للتحقق من الربط الإلكتروني فحسب، بل ويُستفاد منها أيضا في دعم السياسات الحكومية المتعلقة بالتعليم العام. ففي سيراليون، شملت عمليةُ المسح تقييماً للمسافة بين المجتمعات المحلية وأقرب مدرسة لها، وهو ما يمكن أن يساعد السلطاتِ

(4) أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، ملاحظات أُدلي بها في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود بالوسائل الافتراضية بشأن "أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، 11 حزيران/يونيه 2020.

(5) انظر بيان رؤية الأمين العام بشأن تحويل التعليم، الصادر بعنوان " Transforming education: an urgent political imperative for our collective future" [تحويل التعليم: حتميةٌ سياسية عاجلة من أجل مستقبلنا المشترك].

(6) إسواتيني، وزامبيا، وزمبابوي، والسودان، وسيراليون، والصومال، وغابون، وغانا، وغينيا، وليبيا، ومصر، ونيجيريا.

(7) إثيوبيا، وإريتريا، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وغينيا الاستوائية، والكونغو، وليبريا، وليسوتو، ومالي، وموزامبيق، وناميبيا.

على تحديد العوامل المسببة لانخفاض معدل المواظبة على الدراسة. وحتى الآن، جرى في إطار مبادرة "جيغا" مسح أكثر من 000 280 مدرسة في 23 بلداً أفريقياً[8].

15 - والخطوةُ الثانية في دعم الربط الإلكتروني للمدارس تتمثل في سد الفجوة المالية، وهو ما يستتبع، لا حشد التمويل فحسب، بل وتحقيق وفورات في الحجم أيضا بغية خفض التكاليف. وفي رواندا، على سبيل المثال، تمكنت الحكومة من خفض تكلفة الربط الإلكتروني للمدارس بنسبة 55 في المائة في إطار تعاونها مع مبادرة "جيغا"[9]. وبعد حشد التمويل، تتلقى الحكوماتُ الدعم من المبادرة في جهود تحديد العوائق التنظيمية والضوابط المحتملة وإجراء مسح لأحوال السوق وتقييم قابلية البنية التحتية للصمود، تمهيداً للإعلان عن عمليات شراء تنافسية تسمح بربط المدارس بشبكة الإنترنت في إطار الخطط والسياسات الوطنية. وقد ساعدت مبادرة "جيغا" على ربط أكثر من 500 1 مدرسة في أربعة بلدان أفريقية[10].

16 - ويشكّل ربط المدارس بشبكة الإنترنت خطوةً حاسمة، ولكنها خطوة ينبغي استكمالها بتدابير أخرى تعزّز استعداد أنظمة التعليم للاستفادة من إمكانات التحول الرقمي. وفي هذا السياق، أطلقت شراكة "جيل طليق" (Generation Unlimited)[11] ومبادرة "جيغا" واليونيسف مبادرةً باسم "تصور جديد للتعليم" (Reimagine Education) تهدف إلى تجاوز مطلب الربط الرقمي من خلال إيجاد حلول التعلم الرقمي والتوسع فيها، ودعم تعزيز مهارات المعلمين لأغراض التعلم الرقمي، وزيادة الوعي وبناء السياسات والقدرات المؤسسية. وفي أفريقيا، ستتيح شراكةٌ مدتها خمس سنوات مع شركة Airtel استفادة الطلاب في 13 بلدا[12] من هذه المبادرة. وتستجيب مبادرة "تصور جديد للتعليم" للدعوة إلى العمل من أجل التعلم الرقمي التي انبثقت عن قمة تحويل التعليم المعقودة في عام 2022. وقد انبثقت عن القمة أيضاً مبادرةٌ جديدة لليونسكو واليونيسف باسم "بوابات إلى التعلم الرقمي العام" (Gateways to Public Digital Learning)، تهدف إلى تعزيز إمكانية وصول البلدان النامية إلى موارد التعلم الرقمي. وكانت الحاجة إلى تسريع العمل والتعجيل بتقديم الدعم من أجل تجهيز المدارس والمعلمين لمواكبة التعلم الرقمي عنصراً رئيسياً من عناصر الموجز السياساتي للأمين العام بشأن تحويل التعليم، وهو إسهامٌ مهم في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

17 - ويمثل تعزيز تدريس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات مطلباً أساسياً أيضا لتزويد الشباب في أفريقيا بالمهارات اللازمة للانضمام إلى ركب الثورة الرقمية. وتدعم كياناتُ الأمم المتحدة تعميم تدريس هذه المواد في المناهج التعليمية على جميع المستويات. ففي سيراليون، على سبيل المثال، تساهم اليونسكو في توسيع نطاق تدريس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من خلال توفير مجموعات مصغرة من التجهيزات العلمية. وفي الصومال، شجعت منظمةُ الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تدريس العلوم والتكنولوجيا

(8) أوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وتوغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورواندا، وزمبابوي، والسودان، وسيراليون، وغانا، وغينيا، وكينيا، وليبريا، وليسوتو، ومالي، وملاوي، وموريتانيا، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

(9) UNICEF and ITU, "Giga annual report 2022", 2023.

(10) بوتسوانا، ورواندا، وسيراليون، وكينيا.

(11) شراكة "جيل طليق" هي شراكة بين القطاعين العام والخاص والشباب أطلقها الأمين العام في عام 2018.

(12) أوغندا، وتشاد، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، وغابون، والكونغو، وكينيا، ومدغشقر، وملاوي، والنيجر، ونيجيريا.

والهندسة والرياضيات في المدارس باعتبارها وسيلةً لتنويع المهارات والنهوض بالتصنيع. وفي توغو، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع مناهج دراسية تتعلق بالابتكار لفائدة مراكز التدريب المهني.

18 - والخدمات الصحية، مثلها مثل التعليم، يمكن أن تستفيد من التكنولوجيات الرقمية التي يمكن الاستعانة بها للتغلب على قصور البنى التحتية وضمان التغطية الصحية الكافية في جميع أنحاء القارة. وتدعم كياناتُ الأمم المتحدة البلدان الأفريقية في مساعيها إلى تسخير إمكانات التكنولوجيات الرقمية للنهوض بالصحة، وفقا لما جاء في الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية. فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل مع حكومات أوغندا وجنوب السودان وسان تومي وبرينسيبي على تنفيذ مشروع المرافق الذكية للصحة، الذي تُستخدَم في إطاره إنترنت الأشياء والتكنولوجيات الجديدة من أجل التغلب على الثغرات الهيكلية في النظم الصحية، بدءا من أساليب التخزين وسلاسل الإمداد ووصولاً إلى المختبرات وإدارة الرعاية العلاجية للمرضى الداخليين والخارجيين. ومن خلال مبادرة "كُن صحيح الجسم، كُن جوالا" (BeHe@lthy, Be Mobile)، يدعم الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الصحة العالمية 12 بلدا، ستة منها في أفريقيا[13]، لتيسير استفادتها من إمكانات تكنولوجيا الأجهزة المحمولة في مكافحة الأمراض غير السارية مثل داء السكري، وإدمان التبغ، وسرطان الثدي. وفي غرب أفريقيا، أطلق صندوق الأمم المتحدة للسكان مبادرة "Tech4Youth" بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات، وهي مبادرةٌ تهدف إلى توسيع نطاق الوصول إلى المعلومات والدعم فيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية عن طريق منصةٍ رقمية تركّز على الشابات بوجه خاص.

19 - ومن عوامل النجاح الرئيسية في مجال تسخير التحول الرقمي لأغراض تنمية رأس المال البشري ضمانُ إسهام ذلك التحول في تعزيز إدماج الجميع. ففي الوقت الراهن، تتّبع إمكانيةُ الوصول إلى التكنولوجيا أنماطاً مماثلة لإمكانية الحصول على خدمات أخرى، مما يفضي إلى أوضاع تتسع فيها الفجوة الرقمية بفعل عوامل أخرى، مثل الفجوة بين الجنسين والفجوة الريفية/الحضرية كما هو مبين في الشكلين الثاني والثالث على التوالي. وتعمل منظومة الأمم المتحدة على تحويل التكنولوجيات الرقمية إلى وسيلةٍ لتضييق الفجوة بين الجنسين، فتشجع المبادرات التي تستهدف تنمية المهارات لدى النساء والفتيات وتتصدى لأشكال التحيز والقولبة النمطية فيما يتعلق بالمرأة والتكنولوجيا. وفي مثال على ذلك، تنفذ هيئةُ الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) مبادرةَ "الفتيات الأفريقيات يستطعن كتابة البرامجيات"، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو واليونيسف. وتهدف المبادرة إلى تدريب ما لا يقل عن 000 2 فتاة ليصبحن مبرمِجات وصانعات محتوى ومصممات حاسوبيات. وينطوي ذلك على تنظيم معسكراتٍ لكتابة البرامجيات وإنشاء مراكز تعليمية وتوفير المعدات وتدريب المدربين بغية تعظيم الأثر المنشود. وإضافة إلى ذلك، يعكف الاتحاد الدولي للاتصالات على استعراض مناهج دورات تعليم المهارات الرقمية المركّزة على الجوانب الجنسانية لتحديد ما يوجَد من ثغرات، ويقوم بوضع مادة جديدة لسدّها، ويتيح المواد المتوافرة بالفعل بمزيد من اللغات الأفريقية، ويعمل على جذب اهتمام النساء والفتيات للالتحاق بدورات التخصص في العلوم الرقمية.

(13) بوركينا فاسو، وتونس، وزامبيا، والسنغال، والسودان، ومصر.

الشكل الثاني

إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا في أفريقيا، حسب نوع الجنس (2023)

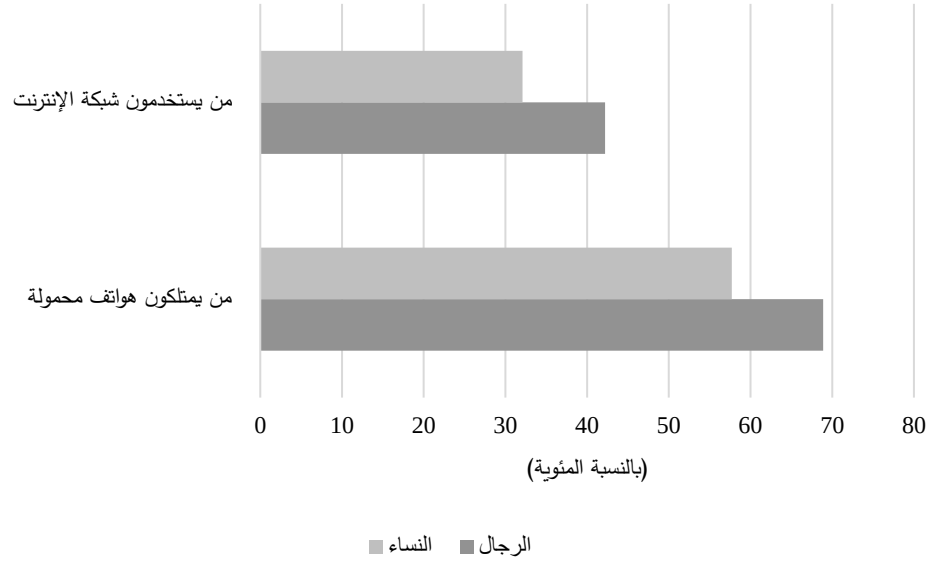

المصدر: المؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المعتمدة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات.

20 - وإلى جانب المساهمة في تنمية المهارات الرقمية للمرأة، تستخدم كياناتُ الأمم المتحدة التكنولوجياتِ الرقمية أيضاً من أجل دعم النساء في مجالات التنمية الأخرى. ففي سيراليون تقوم منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بتنفيذ مشروع يركّز على زيادة فرص الحصول على التمويل لصالح المشاريع التجارية التي تديرها النساء وأبناء الفئات السكانية الضعيفة الأخرى. وتتمثل أهداف هذا المشروع في بناء المهارات في مجال تنمية الأعمال التجارية وتحسين الإلمام بالأمور المالية الرقمية، وتدريب وكلاء الخدمات المالية المتنقلة، وتسهيل سبل الحصول على القروض الرقمية لفائدة 000 2 مستفيد. وفي غانا، دعمت منظمةُ الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إنشاء مركزٍ للتميّز معني بالاقتصاد الدائري، يعمل على تعزيز سلاسل القيمة الرقمية من أجل تيسير سبل حصول المشاريع التجارية التي تديرها نساء على الخدمات المالية والتجارية والحكومية. وفي بوركينا فاسو، افتتح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منصةً رقمية لتسهيل إقامة شبكات التواصل بين النساء، تهيئ لهن حيزاً لتبادل الخبرات والأفكار وتنظيم الحركات الاجتماعية والاقتصادية والترويج للابتكارات.

21 - ويكون التفاوتُ في فرص الوصول إلى التكنولوجيا أشد جلاء عندما تؤخذ الفجوة الريفية/الحضرية في الحسبان. ومن العوامل الرئيسية المسبّبة لانخفاض مستويات الوصول إلى التكنولوجيا الافتقارُ إلى البنى التحتية الملائمة. وتشكّل محدودية الوصول إلى الطاقة، بوجه خاص، عقبةً جوهرية حيث إن الطاقة محركٌ للتنمية وشرط مسبق لتيسير الربط الإلكتروني. ويمكن لأوجه التفاوت في إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا أن تؤدي إلى تزايد أوجه اللامساواة على الصعيد الاقتصادي كما يمكن أن تسهم في تضخيم الأثر المترتب على

غياب سلطة الدولة في بعض المناطق[14]، وهو أمر يمكن أن يفضي بدوره إلى تقويض شرعية المؤسسات العامة وأن تكون له عواقبه على السلام والاستقرار. وتوفر كيانات الأمم المتحدة الدعم للبلدان الأفريقية في مجال استخدام التكنولوجيات الرقمية من أجل تحسين تقديم الخدمات وتعزيز إدماج المناطق الريفية. فمن خلال مشروع القرى الذكية في النيجر، على سبيل المثال، وفر الاتحادُ الدولي للاتصالات الربطَ الإلكتروني لعدد 12 قرية اختارتها الحكومة، ويسَّر تفعيل الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلك القرى. ويهدف المشروع إلى استحداث نموذجٍ للخدمات الرقمية الشاملة للجميع من خلال استخدام منصةٍ واحدة متكاملة لتقديم الخدمات في قطاعات مختلفة وعن طريق جهودٍ تُبذل لتحسين إلمام المستخدمين المحتملين بالتكنولوجيا الرقمية.

الشكل الثالث

التغطية بشبكات الأجهزة المحمولة واستخدام شبكة الإنترنت في أفريقيا، حسب المنطقة (2023)

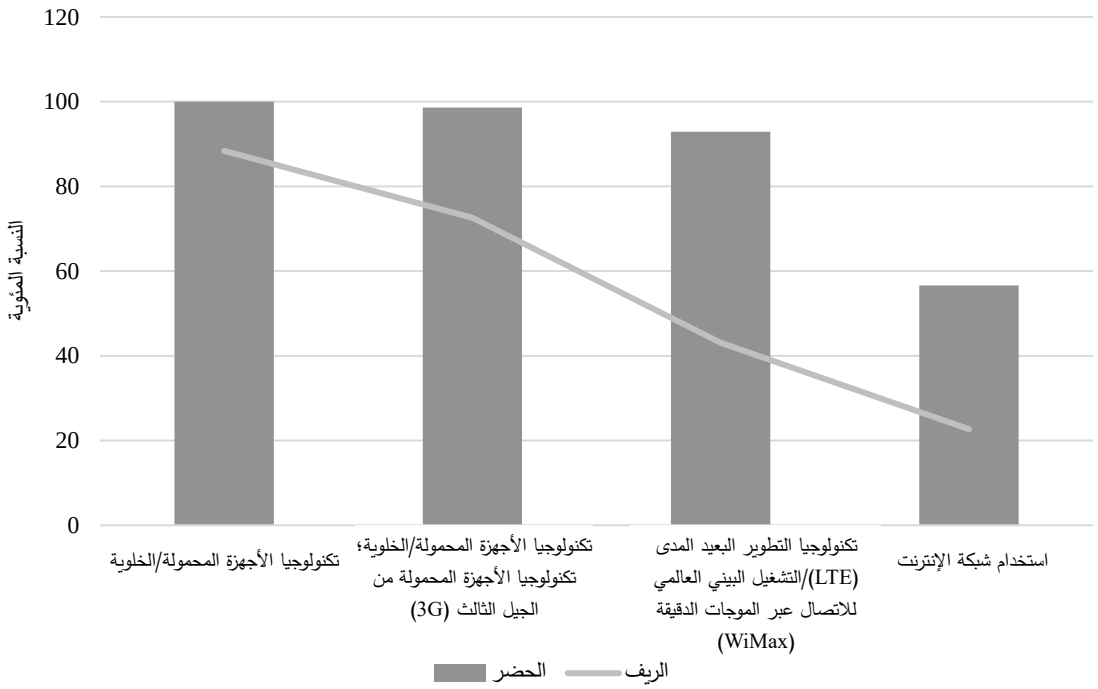

المصدر: المؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المعتمدة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات.

22 - ومن أكثر وسائل تعزيز الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي فعالية سياساتُ الحماية الاجتماعية. ولذلك أطلق الأمين العام مبادرة "المسرِّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل". وهي مبادرةٌ تتبع نهجاً يقوم على ثلاث دعائم هي تكامل السياسات الوطنية وتكامل التمويل وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف، وتهدف إلى تعزيز الشمول الرقمي وإلى دعم الدول الأعضاء في جهودها لزيادة قدرتها على الصمود من خلال الشروع في إجراء تحولٍ رقمي والاستفادة من إمكاناته لإيجاد فرص العمل

(14) للاطلاع على تحليلٍ تفصيلي لتأثير غياب سلطة الدولة على السلام والاستقرار، انظر تقرير الأمين العام عن تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/78/234-S/2023/553).

اللائق والارتقاء بأنظمة الحماية الاجتماعية. وفي هذا السياق، تعمل كياناتُ الأمم المتحدة مع البلدان الأفريقية لتيسير الاستفادة من إمكانات التكنولوجيات الرقمية في الارتقاء بأنظمة الحماية الاجتماعية عن طريق الرقمنة. وفي مثالٍ على ذلك، تقوم منظمة العمل الدولية من خلال البرنامج الرئيسي العالمي المتعلق بوضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية للجميع[15] بتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين إدارة برامج الحماية الاجتماعية كما تدعم التحولَ الرقمي في عمليات الحماية الاجتماعية، ومنها مثلا التحويلات النقدية وإدارة المطالبات.

الاستفادة من إمكانات التكنولوجيات الرقمية من أجل إحداث تحول اقتصادي

23 - للتكنولوجيات الرقمية، كما جاء أعلاه، إمكاناتٌ تتيح تحفيزَ التحول الاقتصادي المنشود في أفريقيا، إذا ما كمّلتها جملة عوامل منها شبكات الكهرباء والطاقة وأنظمة التعليم. فالقدرة على الوصول إلى شبكة الإنترنت، في حد ذاتها، تربطها علاقةٌ سببية قوية بإيجاد فرص العمل[16]. كما أن استخدام التكنولوجيات الرقمية يتطلب عمليةً لإعادة تخصيص الموارد الإنتاجية، تؤدي بدورها إلى ارتفاع مستويات الإنتاجية في القارة. وفي هذا الصدد، تهيئ الثورة الرقمية فرصةً للبلدان في مختلف أنحاء القارة كي تؤدي دوراً مختلفاً في إطار سلاسل الإمداد العالمية والإقليمية، بتيسيرها التحول بعيداً عن نماذج الإنتاج والتبادل التجاري القائمة[17]. ومع ذلك، تظل إمكانات التكنولوجيات الرقمية غير مستغلة. وتشكّل التكلفة الباهظة للوصول إلى شبكة الإنترنت والتكنولوجيات الرقمية عقبةً كبرى أمام الشركات الأفريقية. فالحزمة الأساسية من خدمات الإنترنت التي لا تزيد على 1,5 غيغابايت من البيانات تعادل تكلفتُها الشهرية الثلث تقريباً من دخل 40 في المائة من أبناء القارة الأفريقية. وعلاوة على ذلك، لا يستخدم الحواسيب إلا 8 في المائة من المشاريع البالغة الصغر التي يديرها الشباب و 2 في المائة من المشاريع البالغة الصغر التي تديرها النساء. وتقدم كياناتُ الأمم المتحدة المساعدة إلى البلدان الأفريقية من أجل التغلب على هذه العقبات، فتساهم في ستة مجالات هي: رسم السياسات؛ والبنى التحتية؛ والارتقاء بالصناعة؛ والتجارة؛ وإيجاد فرص العمل؛ والتمويل.

24 - وفي سياق عملها المتعلق برسم السياسات، تسعى كياناتُ الأمم المتحدة إلى دعم عمليات صنع القرار لأغراض إيجاد اقتصاد رقمي شامل للجميع. فقد وضع صندوقُ الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، على سبيل المثال، سجلَ أداء الاقتصاد الرقمي الشامل للجميع، وهو أداةٌ تُستخدم لقياس وتتبُع مستوى نمو الاقتصاد الرقمي دعماً لاتخاذ القرارات الرامية إلى النهوض بنمو الأسواق. وسجل الأداء متاحٌ في الوقت الحالي لعدد 14 بلداً أفريقياً[18]. وتسعى كياناتُ الأمم المتحدة أيضا إلى المساهمة في تهيئة بيئة مواتية للتحول الرقمي. ففي موزامبيق، أطلق الاتحاد الدولي للاتصالات، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وإحدى

(15) تشمل البلدان الأفريقية المستفيدة من البرنامج كلا من بوركينا فاسو، وبوروندي، وتوغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، والسنغال، ومصر، والمغرب.

(16) Tania Begazo, Moussa P. Blimpo and Mark A. Dutz, *Digital Africa: Technological Transformation for Jobs* (Washington, D.C., World Bank, 2023).

(17) *Economic Development in Africa Report 2023: The Potential of Africa to Capture Technology-Intensive Global Supply Chains* (United Nations publication, 2023).

(18) إثيوبيا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، والسنغال، وسيراليون، وغابون، وغانا، وغينيا، ومدغشقر، وملاوي، والنيجر.

المنظمات غير الحكومية المحلية، مشروعاً باسم "VaMoz Digital!" يهدف إلى تعزيز إمكانات الاقتصاد الرقمي المحلي من خلال تقوية القدرات المؤسسية على تحفيز وإدارة الديناميات الاقتصادية الجديدة.

25 - ومن منظور تطوير البنى التحتية، تدعم الأمم المتحدة تنمية القدرات على الصعيد الوطني كما تدعم التعاون الإقليمي. فالاتحاد الدولي للاتصالات، مثلا، يعمل مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على تعزيز المركز الوطني للألياف الضوئية بغية تحويله إلى نموذج يُقتدى به على الصعيد الإقليمي. ويشجع الاتحادُ، في الوقت نفسه، على وضع تصنيفاتٍ مرجعية للبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الإقليمي بغية تعزيز القدرة التنافسية وتحسين الحوكمة والشفافية في المنطقة.

26 - وتدعم كياناتُ الأمم المتحدة أيضاً السلطاتِ والجهات الفاعلة الاقتصادية الوطنية في مساعي استخدام التكنولوجيات الرقمية لتحسين الإنتاجية الصناعية. ففي إثيوبيا، ينفذ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مع شركات تصدير المنسوجات مشروعاً تُستخدم في إطاره تطبيقاتُ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لرصد الأداء وتعزيز إدارة المعلومات بين المنتجين المحليين والمشترين الدوليين. وفي غانا، تدعم اليونسكو الحكومةَ في استخدام البحث العلمي والتكنولوجيا من أجل وضع سياساتٍ ذكية ورقمنةِ سلاسل القيمة.

27 - وفي مسعى إلى مساعدة البلدان الأفريقية لكي تزيد من أثر التكنولوجيات الرقمية على التجارة إلى أقصى حد ممكن، تساهم كياناتُ الأمم المتحدة في وضع الاستراتيجيات وتطوير المنصات في مختلف أنحاء القارة. فقد قام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، على سبيل المثال، بتوفير الدعم للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جهود تصميم استراتيجية إقليمية جديدة للتجارة الإلكترونية، وعمل مع كينيا على وضع استراتيجية مماثلة على الصعيد الوطني. ويقوم مركز التجارة الدولية بتنفيذ مشاريع في إثيوبيا وغانا تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية التجارية في مجال خدمات الأعمال التجارية الزراعية بالاستعانة بالتكنولوجيات الرقمية. ويدعم الصندوقُ الدولي للتنمية الزراعية ومنظمةُ الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إنشاءَ منصة تسويق رقمية لزيادة فرص الوصول إلى منتجات صغار المزارعين وأصحاب المشاريع الحرة الريفية.

28 - وتدعم منظومةُ الأمم المتحدة تنمية المهارات وإيجاد فرص العمل اللائق من خلال الاقتصاد الرقمي، وذلك عن طريق تدريب أصحاب المشاريع ودعم الإجراءات التي تستهدف فئات بعينها. فعلى سبيل المثال، تنفذ منظمة العمل الدولية مع الاتحاد الدولي للاتصالات مشروعاً تستفيد منه ستة بلدان أفريقية[19] ويهدف إلى تنمية قدرات الشباب في مجال التكنولوجيات الرقمية، وتعزيز إيجاد فرص العمل اللائق المرتبطة بالاقتصاد الرقمي، وتحسين الوساطة بين طالبي الوظائف والشركات في إطار سوق العمل من خلال الاستراتيجيات الداعمة لتشغيل الشباب بغية تحديد ما يناسب طالبي الوظائف المدربين ممن شاركوا في البرنامج من فرص العمل الجديدة.

29 - وفيما يتعلق بحشد الاستثمارات للنهوض بالتحول الرقمي وسد الفجوة المتصلة بالشمول المالي، تعمل الأمم المتحدة مع البلدان الأفريقية لزيادة مساهمات التكنولوجيات الرقمية في مجال التمويل إلى أقصى حد ممكن. فيدعم القائمون على مبادرة "جيغا" جهودَ حشد التمويل عن طريق الاستعانة بمزيج من الحلول المالية التي يمكن التوسع في تنفيذها، وذلك بغية تسهيل ربط المدارس بشبكة الإنترنت في أفريقيا. ويدعم

(19) جنوب أفريقيا، ورواندا، والسنغال، وكوت ديفوار، وكينيا، ونيجيريا.

الصندوقُ المشترك للسلع الأساسية رقمنةَ سلاسل القيمة الزراعية في أفريقيا من أجل ضمان إمكانية التتبع الرقمي الكامل للمنتجات الزراعية، وتيسير شفافية التسعير، وتوفير البيانات اللازمة للمصادقة على اتباع المعايير في قطاع الحيازات الزراعية الصغيرة. ويعمل الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة كعامل محفز يخلق فرصاً سوقية للاستثمار في تلك الأهداف. ففي كابو فيردي، قام الصندوق المشترك، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم الحكومة في مساعيها إلى الاستفادة من استعراض إطار التمويل الوطني المتكامل من أجل حشد التمويل لصالح الجهات الفاعلة التي تشكّل الاقتصادَ الحقيقي. وبالاستعانة بمنصةٍ رقمية للأعمال التجارية جرى إنشاؤها خلال جائحة كوفيد-19 وبدعمٍ مالي من مرفق التمويل السريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قامت الحكومةُ بإرساء سوقٍ رقمية للاستثمار المستدام يسعى من خلالها المبتكرون إلى العثور على المستثمرين والحصول على التمويل الأولي.

30 - وأخيرا، تعمل كياناتُ الأمم المتحدة أيضاً على تشجيع استخدام التكنولوجيا الرقمية من أجل تعزيز الشمول الرقمي وتبسيط المعاملات المالية بين الحكومات والسكان. ففي مصر، على سبيل المثال، يساهم الاتحادُ الدولي للاتصالات في الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لتنفيذ المبادرة العالمية للشمول المالي، وذلك بإجراء تقييم لمنظومة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع خريطة طريق لتعميم الخدمات المالية الرقمية. وفي إثيوبيا وغابون وملاوي والنيجر، يعكف صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على وضع برنامج للتمويل الرقمي من أجل تحسين القدرة على الصمود، يراد به تحسين سياسات وأنظمة التمويل الرقمي وإنشاء منظوماتٍ للتمويل الرقمي تدعم منخفضي الدخل. وفي نيجيريا، يدعم الصندوقُ المشترك لأهداف التنمية المستدامة رقمنةَ الآليات التقليدية للتحويلات النقدية بغية تحسين ضمانات السرية وتسهيل إدارة الشكاوى.

الحوكمة والرقمنة

31 - يتمحور عمل الأمم المتحدة في مجال الحوكمة والرقمنة حول ثلاث ركائز رئيسية هي: (أ) إنشاء الأطر على الصعيدين العالمي والإقليمي؛ (ب) تصميم الأطر التنظيمية الوطنية وتنمية قدرات الحكومات الوطنية؛ (ج) استخدام التكنولوجيات الرقمية لدعم التماسك والسلام الاجتماعيين.

32 - وتأتي مساهماتُ الأمم المتحدة في إنشاء أطر موحَّدة للتعاون الرقمي في أعقاب نشر خريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي واتخاذ الجمعية العامة قرارها بإيلاء هذا المجال الأولوية (انظر A/RES/75/1) واقتراح الأمين العام إبرام اتفاقٍ رقمي عالمي يُعتمد في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ويقوم مكتبُ مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا، منذ كانون الثاني/يناير 2023، بتقديم الدعم للمفاوضات الحكومية الدولية المجراة لوضع الاتفاق الرقمي العالمي. وفي هذا السياق، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تموز/يوليه 2023 الاجتماع الاستعراضي الإقليمي الذي يتناول المساهماتِ الأفريقية في مساعي التوصل لاتفاقٍ رقمي عالمي. وفي الوقت الراهن، تعمل اللجنةُ ومكتب مبعوث الأمين العام، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات ومكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا، جنباً إلى جنب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل دمج استراتيجية الاتحاد الأفريقي للتحول الرقمي في أفريقيا للفترة 2020-2030 في المفاوضات العالمية وضمان أن تُراعَى في المناقشات العالمية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي التحدياتُ الاستثنائية والفرص الفريدة من نوعها التي يطرحها التحولُ الرقمي القائم على الذكاء الاصطناعي بالنسبة إلى أفريقيا. وإضافة إلى ذلك، تعمل كيانات الأمم المتحدة على تطوير جوانب محدّدة للاتفاق من أجل دعم تنفيذه. فعلى سبيل المثال، يقوم مكتبُ مبعوث الأمين العام، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

بتنفيذ مبادرة الضمانات الشاملة لسلامة البنى التحتية الرقمية العامة، التي تهدف إلى دعم الدول الأعضاء في تحديد وتطبيق الضمانات اللازمة لتقليل المخاطر والتخفيف من أي تأثير سلبي محتمل يرتبط بتطوير البنى التحتية الرقمية العامة. ويقود الاتحادُ الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرةَ "تمكين منظومات المصادر المفتوحة" التي تهدف إلى وضع إطارٍ يوفر للحكومات إرشاداتٍ عملية لتبيان كيفية استخدام حلول المصدر المفتوح في تقديم المنافع العامة الرقمية؛ وإلى إنشاء مرافق تقنية مفتوحة المصدر لدعم القدرات التقنية من أجل تنفيذ تكنولوجيات المصادر المفتوحة؛ وإرساء مركز عالمي للمعارف معني بالخدمات العامة القائمة على حلول المصدر المفتوح. وينفذ الاتحادُ الدولي للاتصالات أيضاً مشروعاً يرمي إلى تعزيز ودعم القرارات السياساتية التي تؤدي إلى تحقيق قدرة حقيقية على الاتصال الرقمي للجميع. والعملُ على تحقيق هذه القدرة الحقيقية للجميع يستلزم توجيهَ الاستثمارات الحكومية بصور مركّزة، لا نحو تطوير البنية التحتية فحسب، بل ونحو اتخاذ التدابير التي تكفل للمستخدمين تجربةً آمنة ومرضية ومثرية ومفيدة على شبكة الإنترنت يستطيعون الحصول عليها بتكلفة ميسورة. وقد نسّق الاتحاد الدولي للاتصالات ومكتب مبعوث الأمين العام تشكيلَ فريقٍ عامل لأصحاب المصلحة المتعددين حدّد الأهداف المرحلية المفضية إلى تحقيق قدرة حقيقية على الاتصال الرقمي للجميع؛ ووضع الاتحاد، في إطار المشروع، لوحة متابعة يمكن استخدامها لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق هذه القدرة في الدول والأقاليم المشارِكة، بما يشمل جميع البلدان الأفريقية.

33 - وتدعم منظومة الأمم المتحدة أيضاً وضع السياسات والأطر التنظيمية على الصعيدين الإقليمي والوطني لزيادة الفعالية في استخدام التكنولوجيا الرقمية. فالمبادرة السياساتية والتنظيمية لأفريقيا الرقمية، وهي مبادرةٌ مشتركة بين الاتحاد الدولي للاتصالات والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، تهدف إلى وضع سياساتٍ جديدة لإدارة طيف الترددات الراديوية في مختلف أنحاء القارة بغية تعزيز التواؤم فيما بينها وتحقيق أوجه كفاءة في استخدام الطيف الترددي. ومن المتوقع أن يسهم المشروعُ في تهيئة بيئةٍ سوقية مستقرة يمكن التنبؤ بها، تحفز الاستثمار في إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا الاتصال اللاسلكي بالموجات العريضة النطاق، مما يجلب فوائد اجتماعية - اقتصادية للمستخدمين النهائيين ويخلق الفرص للقطاع الخاص. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، تقدّم اليونسكو الدعم إلى الحكومة في جهودها الرامية إلى وضع معايير وقواعد وأطر أخلاقية لإجراءات التصدي لتحديات التكنولوجيات الابتكارية والتحول الرقمي. وفي بوركينا فاسو، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً شاملاً للحكومة في مساعي تعميم التكنولوجيات الرقمية في إطار مشروع ينطوي على إجراءات منها وضعُ رؤية وطنية للتحول الرقمي، والأخذ بنظام لإدارة الوثائق الرقمية لأغراض الملفات الإدارية، وإنشاء منصة رقمية للسجل المدني، وهيكلة القدرات الداخلية من أجل تدريب موظفي الخدمة المدنية على استخدام التكنولوجيات الرقمية. وفي أوغندا، توفر مبادرة "جس النبض العالمي" (Global Pulse) مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعمَ للحكومة في مساعيها إلى تصميم استراتيجية وطنية للبيانات. والمراد بذلك هو بناء منظومات مستدامة للبيانات على المستويين الوطني والبلدي، بما في ذلك من خلال المشاريع التجريبية. ويمثل التدريب وتنمية المهارات لفائدة الحكومات الوطنية مجالاً آخر تساهم فيه كيانات الأمم المتحدة في تعزيز القدرات الرقمية للبلدان الأفريقية. ففي جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، يدعم الاتحادُ الدولي للاتصالات السلطاتِ الوطنية في مساعي إنشاء مركزٍ أفريقي للتحول الرقمي من خلال توفير المساعدة التقنية والتدريب.

34 - وإضافةً إلى ذلك، تدعم كياناتُ الأمم المتحدة البلدانَ الأفريقية فيما تبذله من جهود من أجل تعزيز السلام والاستقرار من خلال التحول الرقمي. وبالنظر إلى دور فعالية تقديم الخدمات العامة في تعزيز الثقة في المؤسسات العامة ومن ثم تعزيز التماسك الاجتماعي والإسهام في إحلال السلام والاستقرار، أطلق الاتحاد الدولي للاتصالات مبادرة "GovStack" التي تهدف إلى تحسين تقديم الخدمات الرقمية في منطقة القرن الأفريقي من خلال دعم السلطات في جيبوتي والصومال وكينيا في وضع استراتيجية وخريطة طريق للحكومة الرقمية، وإعداد حالة استخدام لخدمات الحكومة الإلكترونية، وتنمية مهارات موظفي الخدمة المدنية من حيث المعارف التقنية والمنهجيات من أجل رقمنة الخدمات الحكومية. وفي سان تومي وبرينسيبي، ينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرةً مماثلة لتحسين تقديم الخدمات العامة من حيث إمكانية الوصول إليها وملاءمتها وكفاءتها وذلك عن طريق زيادة استخدام التكنولوجيات الرقمية.

35 - ولدعم البلدان الأفريقية في مساعيها إلى منع وقوع تجاوزات حقوق الإنسان المرتبطة بالتكنولوجيات الرقمية والتصدي لها، أطلقت مفوضيةُ الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مشروع "B-Tech"، الذي يُقدّم في إطاره الدعم لتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في ميدان التكنولوجيا. وفي سياق هذا المشروع، عملت المفوضية طوال عام 2023 مع الجهات صاحبة المصلحة من أجل وضع إطار قاري للتكنولوجيا المسؤولة في أفريقيا من خلال حلقات عمل ومنتديات نُظمت في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة وكيب تاون ونيروبي.

36 - وتدعم منظومةُ الأمم المتحدة البلدان الأفريقية أيضاً في استخدام التكنولوجيات الرقمية لمواجهة التحديات عبر الوطنية. ففي غانا، على سبيل المثال، تدعم المنظمة الدولية للهجرة الجهودَ التي تبذلها السلطات من أجل الاستعانة بالرقمنة لتحسين جمع وتحليل بيانات دخول المسافرين ومغادرتهم. ويشمل المشروع أيضا الدمجَ الإقليمي للأنظمة المرقمنة من أجل معالجة تنقل الأشخاص عبر الحدود الوطنية.

37 - ويمكن أن يكون التحول الرقمي أداةً، لا لتعزيز القدرات الحكومية فحسب، بل ولتحسين طرق توفير الأمم المتحدة الدعمَ للبلدان الأفريقية في مساعي الحفاظ على السلام والأمن في القارة. ومن هذا المنطلق وفي إطار شراكة مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أطلقت إدارةُ الدعم العملياتي الاستراتيجيةَ المتعلقة بالتحول الرقمي لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة بغية الاستفادة من إمكانات التكنولوجيا في تحسين أداء حفظة السلام وسلامتهم وأمنهم؛ والتصدي للمعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة؛ وتعزيز تقديرات الحالة العسكرية من خلال توفير معلومات آنية عن البيئة العملياتية. وقد بدأت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى استخدامَ القدرة الجديدة المعزَّزة لتقدير الحالة العسكرية على أساس تجريبي في نيسان/أبريل 2023.

الاستدامة البيئية والقدرة على الصمود في مواجهة الأزمات والتكيف مع تغير المناخ

38 - يمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تؤدي دوراً جوهرياً في دعم التكيف مع تغير المناخ، بيد أنها قد تخلق أيضاً مخاطر جديدة تهدد الاستدامة البيئية. واعترافاً بهذا الدور المزدوج وفي أعقاب إصدار خريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي، أطلق ائتلافٌ مكون من أصحاب مصلحة متعددين في عام 2011 التحالفَ من أجل الاستدامة البيئية الرقمية. ويتولى أعمالَ أمانة التحالف كلٌّ من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس الدولي للعلوم وحكومتي ألمانيا وكينيا، بالتعاون مع مكتب مبعوث

الأمين العام المعني بالتكنولوجيا. ويهدف التحالف إلى تعزيز الاستدامة البيئية العالمية من خلال ثلاث ركائز، هي: (أ) تعزيز التوافق بين القِيم والأهداف؛ (ب) التخفيف من الآثار السلبية للرقمنة ومنع وقوعها؛ (ج) تسخير إمكانات الرقمنة من أجل تحقيق الاستدامة. وباتباع ذلك النهج، عملت كيانات الأمم المتحدة على تشجيع تقاربٍ في الآراء والاستراتيجيات على الصعيد العالمي، ودعمت البلدان الأفريقية في مساعي التخفيف من المخاطر البيئية الناجمة عن التكنولوجيات الرقمية، وعزّزت الفرص التي توفرها تلك التكنولوجيات للتكيّف مع تغير المناخ والصمود في مواجهته.

39 - ومن أكثر المخاطر البيئية ارتباطاً بالتكنولوجيات الرقمية تلك المتصلة بتعدين المعادن الحيوية التي لا يمكن الاستغناء عنها في التكنولوجيات الجديدة. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاعُ الطلب على التكنولوجيات الجديدة إلى زيادةِ الطلب على المدخلات المعدنية بنسبة 500 في المائة بحلول عام 2050[20]. وقد تشكّل هذه الزيادة المتصاعدة بوتيرة سريعة تهديداً للبيئة وسبل كسب السكان المحليين عيشهم، بل وللسلام والاستقرار في بعض السياقات، ما لم تُتَخذ تدابير لضمان استخراج المعادن الحيوية بأساليب مستدامة. والبلدان الأفريقية معرضةٌ بشدة للتأثر بهذا التهديد، إذ إنها تمتلك حوالي 30 في المائة من احتياطيات المعادن العالمية، والكثير منها من المعادن الحيوية[21]. وفي ضوء ذلك، أطلق الأمين العام مبادرةً لتسخير المعادن الحيوية لأغراض التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية. وفي إطار تلك المبادرة، ستُستحدَث أدواتٌ معرفية للتغلب على بعض التحديات المرتبطة باستخراج المعادن الحيوية وسيتم في بعض البلدان اختبار الحلول التي جرى التوصل إليها وذلك على أساس تجريبي. وثمة 17 بلداً أفريقياً[22] اختيرت لتكون بلداناً مستفيدة محتملة. وإضافة إلى ذلك، تساهم كيانات الأمم المتحدة في تعميم مراعاة الرؤية الأفريقية للتعدين في الأطر الوطنية. فعلى سبيل المثال، توفر اللجنةُ الاقتصادية لأفريقيا خدمات تنمية القدرات للسلطات الوطنية والمحلية فيما يتصل بتنفيذ المبادئ التوجيهية للرؤية الأفريقية للتعدين.

40 - وثمة جانبٌ هام آخر من جوانب التخفيف من الأثر السلبي للتكنولوجيا الرقمية هو اتباع نهج الاقتصاد الدائري. وجدير بالذكر أن أفريقيا تنتج 2,9 طن متري من النفايات الإلكترونية سنوياً، لا تتجاوز نسبة ما يعاد تدويره منها على النحو السليم الـ 0,9 في المائة[23]. ولمساعدة البلدان الأفريقية في التعامل مع هذا التحدي باعتباره فرصةً لإيجاد فرص العمل وتحقيق الاستدامة، تقدم منظومة الأمم المتحدة المشورةَ السياساتية ودعم القدرات التقنية. ويقوم معهدُ الأمم المتحدة للتدريب والبحث وبرنامجُ الدورات المستدامة والاتحادُ الدولي للاتصالات برصد النفايات الإلكترونية على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي وإعداد تقارير الرصد لدعم صنع القرار. وأصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة دراسةً تتضمن توصياتٍ لتصميم

(20) Mo Ibrahim Foundation, "Africa's critical minerals: Africa at the heart of a low-carbon future", October 2022.

(21) تمتلك غينيا، على سبيل المثال، ما يقرب من 25 في المائة من احتياطيات البوكسيت العالمية، وتفوق حصةُ جمهورية الكونغو الديمقراطية من مجموع ما يُستخرج من الكوبالت على الصعيد العالمي الـ 70 في المائة.

(22) إثيوبيا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وغينيا، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق.

(23) Vanessa Forti and others, *The Global E-Waste Monitor 2020: Quantities, Flows, and the Circular Economy Potential* (Global E-Waste Statistics Partnership, 2020).

اقتصاد دائري لسلسلة قيمة الإلكترونيات في أفريقيا[24]، كما قاد مشروعاً لتطبيق ذلك النهج في نيجيريا وهي المستورد الرئيسي للمعدات الكهربائية والإلكترونية في أفريقيا. وتزوّد منظمةُ الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مصر بالمساعدة التقنية من أجل تنفيذ مشروع مماثل. وتدعم كيانات الأمم المتحدة أيضاً الدول الأعضاء في جهود إدارة النفايات الإلكترونية على نحو مستدام. فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يدعم تنفيذ المساهمات المحدَّدة وطنياً في قطاع النفايات في كل من السنغال وكوت ديفوار.

41 - وإلى جانب ما تطرحه التكنولوجيات الرقمية من مخاطر مرتبطة بتطويرها وتنفيذها، تتيح هذه التكنولوجيات أيضاً فرصة لتحقيق الاستدامة. وتدعم كياناتُ الأمم المتحدة البلدان الأفريقية في مساعيها من أجل تسخير التكنولوجيا لأغراض تحسين إدارة الموارد الطبيعية وعمليات الإنتاج. ففي مصر، على سبيل المثال، ينفذ الاتحاد الدولي للاتصالات مشروعاً للإدارة الذكية للمياه الجوفية، يهدف إلى استحداث نموذج قائم على البيانات لضمان استمرار صلاحية أنظمة الري في الأراضي الزراعية المستصلحة حديثاً. وفي إطار مشروعِ استراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات في أفريقيا الذي يرعاه برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الأوروبي، تُستخدَم النمذجة لدعم صنع القرار على المدى البعيد بما يتفق مع الأهداف المناخية والأولويات الإنمائية في سبعة بلدان أفريقية[25]. وفي موزامبيق، يستخدم مركزُ وشبكة تكنولوجيا المناخ التكنولوجيا الرقميةَ لمساعدة المجتمعات المحلية على الأخذ بما تقتضيه الصلة بين المياه والطاقة والغذاء. وفي الصومال، تستخدم منظمةُ الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التكنولوجياتِ الرقمية لمساعدة المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم على اعتماد حلول الإنتاج الأنظف.

42 - وتشجع كياناتُ الأمم المتحدة أيضا استخدامَ التكنولوجيات الرقمية لتحسين التأهب ومكافحة تغير المناخ. ففي إطار مشروع استخدام محميات المحيط الحيوي باعتبارها مراصد من أجل التكيف مع عواقب تغير المناخ في الجنوب الأفريقي الذي تتولى اليونسكو قيادته، على سبيل المثال، يُستخدَم الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بأنماط الفيضانات في موزامبيق. وفي النيجر، يستخدم مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ الذكاءَ الاصطناعي للتنبؤ بمستوى الإجهاد المائي الذي ستتعرض له المناطق المختلفة خلال العام ولدعم السلطات في اعتماد التدابير الاستباقية الملائمة بغية منع أي أضرار تلحق بالمحاصيل والماشية. وفي سيشيل، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ مشروع زراعي ذكي مناخياً يُستعان فيه بالتكنولوجيات الرقمية في مجال الري من أجل تحقيق وفورات في استخدام المياه والطاقة. ومن خلال المركز الأفريقي للسياسات المناخية، تدعم اللجنةُ الاقتصادية لأفريقيا البلدان الأفريقية فيما تبذله من جهود للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه من خلال أدوات مثل خدمات معلومات الطقس والمناخ لأفريقيا، وعن طريق تصميم برامجيات محاكاة لتبيُّن التداعيات الاجتماعية - الاقتصادية لجهود الحد من مخاطر الكوارث.

الجهود الدعوية على الصعيد العالمي

43 - تضطلع الأمم المتحدة كذلك بجهود دعوية عالمية تهدف إلى سد الفجوة الرقمية والترويج لاستخدام التكنولوجيات الرقمية في تحقيق التنمية المستدامة. ففي المنتدى الإقليمي الأفريقي التاسع للتنمية المستدامة الذي عُقد في شباط/فبراير 2023، أكدت نائبةُ الأمين العام الحاجة إلى ضمان أن تخدم الاقتصادات

(24) Kostyantyn Pivnenko, *Towards a Circular Economy for the Electronics Sector in Africa: Overview, Actions and Recommendations* (Nairobi, United Nations Environment Programme, 2022).

(25) جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وغانا، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا، وموزامبيق.

الخضراء والرقمية الناشئة شعوبَ القارة وبيئتها الطبيعية بصورة أفضل. وفي الاجتماع نفسه، قدم الأمين التنفيذي بالنيابة للجنة الاقتصادية لأفريقيا تقرير التنمية المستدامة لأفريقيا لعام 2023، وأبرز الأهمية الحيوية لسد الفجوة الرقمية من أجل إعطاء دفعة لمساعي التحول الاقتصادي في أفريقيا. وجاء في التقرير، الذي أعده بنك التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقييمٌ للتقدم المحرز في جملة مجالات منها تحقيق الهدفين 9 و 17 من أهداف التنمية المستدامة والأهداف المناظرة لهما في خطة عام 2063. ووُجّه الانتباه في التقرير إلى محدودية البيانات المتوافرة عن الاقتصاد الرقمي وصعوبة الوصول إليها. وأُعرب عن شواغل مفادها أن هذه البيانات لا تكفي لاتخاذ قرارات مستنيرة، وهو ما يمكن أن يقوّض التقدم المحرز في مجالي الاقتصاد الرقمي والتحول الاقتصادي.

44 - وشجعت كياناتُ الأمم المتحدة وقيادتها العليا أيضاً التحول الرقمي الشامل للجميع. ففي آذار/مارس 2023، وأثناء اجتماع المائدة المستديرة الذي نُظم على المستوى الوزاري في الدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة، أهابت نائبةُ الأمين العام بقادة العالم أن يتخذوا خطواتٍ حاسمة للحد من أوجه اللامساواة بين الجنسين في سياق التكنولوجيات الرقمية. وأشارت، بوجه خاص، إلى الأثر الخبيث للخوارزميات المتحيزة جنسانياً وأوجه اللامساواة في إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت وفرص الاستفادة من تدريس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وأدانت نائبةُ الأمين العام أيضاً التحرش والإيذاء القائمين على أساس نوع الجنس اللذين يشيعان على شبكة الإنترنت وأعلنت أن الأمم المتحدة تعمل على طرح مدونة لقواعد السلوك تحمي سلامة المعلومات على المنصات الرقمية. وشهدت الدورة السابعة والستون للجنة وضع المرأة أيضاً فعاليةً بشأن موضوع "سد الفجوة بين الجنسين في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية"، نظمها مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا بالتعاون مع البعثتين الدائمتين لملاوي ونيجيريا لدى الأمم المتحدة ومع المنظمة غير الحكومية "أعيدوا الحياة إلى أمنا الأرض" (Renew Our Earth)، وهي الفعالية التي سلطت الضوء على أمثلة عن كيفية تسخير ملاوي ونيجيريا لإمكانات التكنولوجيات الرقمية من أجل تعزيز تدريس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بشكل لا يهمش أحداً.

45 - وكذلك كان دور التحول الرقمي في تحفيز التحول الاقتصادي محورَ تركيز الجهود الدعوية التي تبذلها الأمم المتحدة. ففي مؤتمر القمة المعني بتحويل أفريقيا الذي انعقد في نيسان/أبريل 2023، أشارت الأمينة العامة للاتحاد الدولي للاتصالات إلى أن البلدان الأفريقية بها ما يقرب من نصف جميع المستفيدين من خدمات الأموال المتنقلة في العالم، وأكدت أن نمو الخدمات الرقمية في أفريقيا يجعل فرص الاستثمار في القارة فرصاً مثالية. وفي أيار/مايو 2023، وخلال الحوار السياساتي الرفيع المستوى المعقود في إطار سلسلة حوارات أفريقيا التي ينظمها مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والصندوق المشترك للسلع الأساسية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والأونكتاد، أبرز الأمينُ العام للأمم المتحدة دورَ التكنولوجيات الرقمية في دعم البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تحقيق قفزاتٍ نحو الثورة الصناعية الرابعة وإيجاد فرص العمل اللائق للجميع. وتضمنت سلسلة حوارات أفريقيا لعام 2023 أيضا مناقشاتٍ حول ضرورة تنظيم التجارة في مجال الخدمات الرقمية في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بغية تعظيم ما تنطوي عليه هذه الخدمات من إمكانات. ونظم القائمون على الاتفاق العالمي للأمم المتحدة المبادرةَ العالمية للأعمال التجارية في أفريقيا، التي انعقدت في أيلول/سبتمبر 2023؛ وجرى في تلك الفعالية استطلاع الفرص التي تتيح لأفريقيا أن تصبح مركز الابتكار في العالم.

46 - وعلى هامش مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة المعقود في أيلول/سبتمبر 2023، قام الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإطلاق مبادرة للبنية التحتية الرقمية العامة تُعد من المبادرات التي يتوخى أن تكون عميقة الأثر؛ وهي مبادرة تهدف إلى تحفيز العمل الجماعي من أجل تعزيز البنية التحتية الرقمية العامة في 100 بلد. ولدعم تنفيذ المبادرة المذكورة، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه[26] في شهر تشرين الثاني/نوفمبر حملةَ "50 في 5" التي يراد بها حشد 50 بلداً لتصميم عنصر واحد على الأقل من عناصر البنى التحتية الرقمية العامة وإطلاقه والتوسّع فيه على مدى خمس سنوات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كانت 4 بلدان من 12 بلداً انضمت إلى الحملة بلدان أفريقية[27]. وأطلق الاتحاد الدولي للاتصالات، من جانبه، التحالف الرقمي للشراكة من أجل بناء القدرة على الاتصال بشبكة الإنترنت (Partner2Connect)، وهو تحالف لأصحاب المصلحة المتعددين يهدف إلى حشد وإعلان موارد وشراكات والتزامات جديدة من أجل تحقيق قدرةٍ حقيقية على الاتصال الرقمي للجميع.

47 - وكانت مخاطر وفرص التحوّل الرقمي فيما يتعلق بتعزيز الروابط الثقافية الأفريقية والإدماج الثقافي في القارة محوراً آخر من محاور التركيز فيما تبذله كيانات الأمم المتحدة من جهود. فقد نظمت اليونسكو، بالتعاون مع الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فعاليةً أقيمت بمناسبة الاحتفال بيوم اللغة السواحيلية عن إطلاق العنان لإمكانات اللغة السواحيلية في العصر الرقمي. ورغم أن اللغة السواحيلية واحدة من بين اللغات العشر التي لقيت أكبر قدر من القبول لاستخدامها في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي ورغم أن مستخدميها يزيد عددهم على 200 مليون نسمة، لا تزال هناك حاجةٌ إلى قطع شوطٍ كبير من أجل دمجها بشكل فعّال في نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وخلال الفعالية، وُجّه الانتباه إلى شاغل مفاده أن الاستخدام المحدود للغة السواحيلية في تطوير البرامجيات يمكن أن يؤدي إلى الإقصاء الرقمي وإلى تقويض الجهود المبذولة للنهوض بالدراية الرقمية في القارة. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يكون عدد مستخدمي اللغة السواحيلية وتوزعُهم في مختلف أنحاء المنطقة مفيدَيْن بشدة في تشجيع التكامل الاجتماعي - الاقتصادي عن طريق المنصات الرقمية.

ثالثا - دعم تنمية أفريقيا من خلال تنسيق العمل في منظومة الأمم المتحدة ومع الاتحاد الأفريقي

48 - طوال عام 2023، واصلت فرقةُ العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية دعم تنسيق العمل في منظومة الأمم المتحدة مع الدول الأفريقية الأعضاء ومؤسسات الاتحاد الأفريقي. وبعد اختيار المنظومات الغذائية موضوعاً لمناقشات عام 2023، قسّمت فرقة العمل المشتركة خطة عملها على أربعة اجتماعات. وفي الاجتماع الأول الذي عقد في شهر آذار/مارس، حُدّدت المكونات الرئيسية لإطار يهدف إلى إحداث تحول في المنظومات الغذائية للاستجابة لواقع الحال في أفريقيا واحتياجاتها. وفي الاجتماع الثاني الذي عُقد في شهر تموز/يوليه كجلسة استثنائية للاجتماع المعني بتقييم منجزات مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية بعد عامين من انعقاده والذي ترأسته نائبة الأمين العام، انصب

(26) Bill and Melinda Gates Foundation, Centre for Digital Public Infrastructure, Co-Develop and the Digital Public Goods Alliance.

(27) إثيوبيا، وتوغو، والسنغال، وسيراليون.

محور التركيز على دور الأعمال التجارية الزراعية وصـــغار المزارعين في تعزيز برنامج عمل من أجل إحداث تحول في المنظومات الغذائية في أفريقيا. وفي الاجتماع الثالث الذي عقد في شـهر تشـرين الأول/أكتوبر، نوقشـت الجوانب التمويلية لبرنامج العمل من أجل تحويل المنظومات الغذائية. وفي الاجتماع الرابع الذي عُقد في شـهر كانون الأول/ديسـمبر، اسـتعرض الحاضـرون المناقشـات بهدف تسـخير إمكانات تحوّل المنظومات الغذائية للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المسـتدامة في القارة ووافقوا على أن يكون التحول الرقمي محور المناقشات في عام 2024.

49 - ومع إيلاء فرقة العمل المشـتركة بين الإدارات الأولويةَ للتحول الرقمي، يسـعى أعضـاءُ الفرقة إلى الإسـهام بمدخلات في المشـاورات الحكومية الدولية المتصـلة بالاتفاق الرقمي العالمي، بما يضـمن مراعاة خصـوصـيات البلدان الأفريقية واحتياجاتها؛ وإلى دعم التحول الرقمي للإدارة الحكومية في البلدان الأفريقية؛ والمساهمة في إنشاء سوق رقمية موحدة وآمنة في أفريقيا بحلول عام 2030، بما يتمشى مع التقدّم المحرز نحو تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

50 - وعلى المستوى التشغيلي، واصلت منصـةُ التعاون الإقليمي لأفريقيا دعمَ عملية التنمية والتحول في القارة. وفيما يتعلق بالتحول الرقمي على وجه الخصـــوص، كان محورُ تركيز التحالف القائم على الفرص والقضـايا التابع لمنصـة التعاون الإقليمي لأفريقيا موجهاً نحو التكنولوجيات الجديدة والحلول الرقمية من أجل التعليم التحويلي وتمكين الشـباب والمرأة وتحقيق الرفاه. وبقيادة منظمة العمل الدولية واليونسـكو وصـندوق الأمم المتحدة للسـكان، ينفذ التحالفُ مبادرتين رئيسـيتين تهدفان إلى تعزيز اسـتخدام التكنولوجيات الجديدة والحلول الرقمية لإحداث تحول في التعليم في أفريقيا وتحسين فرص الحصـول على التعليم، من ناحية، وإلى تحسـين التغطية الصـحية الشـاملة والرعاية الصـحية الأولية من خلال الإدارة الصـحية الرقمية، من ناحية أخرى، بهدف زيادة تمكين الشباب والمرأة.

51 - وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، أُحرز تقدّمٌ ملحوظ في تعاون منظومة الأمم المتحدة مع مفوضـية الاتحاد الأفريقي في سياق إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المسـتدامة لعام 2030، مع إنشـاء آليتين جديدتين لتعزيز التنسـيق الاسـتراتيجي هما: الحوار الاستراتيجي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة واجتماع هيئتي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

52 - وفي أيار/مايو 2023، ترأسـت نائبة رئيس مفوضـية الاتحاد الأفريقي ونائبة الأمين العام حواراً استراتيجياً رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة بهدف مناقشة تدابير "تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل النهوض بالتنمية الاجتماعية - الاقتصـــادية والتحول في القارة"[(28)]. وتحقيقا لتلك الغاية، اتفقتا على عقد اجتماعات مواضيعية للهيئتين يحضرها رؤساء كيانات من الأمم المتحدة ومفوضون من مفوضية الاتحاد الأفريقي وعلى الإشراف على تلك الاجتماعات التي تُعقد من أجل تقديم المشورة للحوار الاستراتيجي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بشأن الجهود المبذولة لتحقيق قدر أكبر من التقارب الاستراتيجي وتشجيع التنفيذ الجماعي للأولويات الرئيسية لأغراض إحداث تأثير تحويلي.

53 - وفي المؤتمر السـنوي السـابع للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذي انعقد في تشـرين الثاني/نوفمبر 2023 برئاسة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام، أُكِّد أن دور الحوار الاستراتيجي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة هو "بحث ومعالجة المسائل ذات الأولوية التي تتسم بأهمية استراتيجية

(28) الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بيانٌ ختامي انبثق عن الاجتماع الرفيع المستوى للحوار الاستراتيجي، أديس أبابا، 1 أيار/مايو 2023.

في سياق الشراكة التي تجمع بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن التنمية المستدامة، وتقديم توصيات لكي ينظر فيها المؤتمر السنوي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي"[29]. وكذلك أُكّد في المؤتمر مجدداً الدورُ الاستشاري لاجتماعات الهيئتين، باعتبارها محفلا "يتباحث فيه مفوضون من الاتحاد الأفريقي ورؤساء معنيون لكيانات الأمم المتحدة بشأن الأولويات والسياسات المشتركة بانتظام". واعتُمدت آليات جديدة للتنسيق الاستراتيجي بشأن التنمية، ولقيت التوصية باتخاذ التمويل أولويةً استراتيجيةً للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة في عام 2024 التأييد. وبناءً على ذلك، دعا رئيسُ المفوضية والأمين العام إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي وتحسين نظم تعبئة الموارد المحلية باعتبارها الطريقة الأنجع للحد من فرط اعتماد البلدان الأفريقية على موارد خارجية ولتحسين موجزات المخاطر القطرية. وجرى أيضاً تناول التحديات التي تواجه السلام والأمن في القارة[30]، ووُقّع على إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان.

54 - وعلى المستوى التشغيلي، أسهم التنسيقُ بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة السنوات العشر الأولى (2014-2023) لتنفيذ خطة عام 2063 وفي وضع خطة السنوات العشر الثانية. وقام فريقٌ عامل تقني، مؤلف من مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة تنمية الاتحاد الأفريقي - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومن مؤسسة بناء القدرات الأفريقية والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وبنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف، بإعداد تقييم لخطة السنوات العشر الأولى لتنفيذ خطة عام 2063 واستخلص الفريقُ الدروسَ المستفادة استنادا إلى تقارير المشاورات الوطنية. وعُرِضت النتائج والتوصيات الرئيسية التي تمخض عنها التقييم وأقرها المجلسُ التنفيذي للاتحاد الأفريقي خلال معتكف وزاري عُقد في كيغالي في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وفي وقت لاحق، استُرشد بهذه النتائج والتوصيات في وضع خطة السنوات العشر الثانية للفترة الممتدة من عام 2024 حتى عام 2033. وقد اعتمد رؤساء دول الاتحاد الأفريقي تقريرَ التقييم وخطة السنوات العشر الثانية رسمياً خلال الدورة العادية السابعة والثلاثين لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد في شباط/فبراير 2024.

رابعا - استنتاجات وتوصيات

55 - النهوض بالانتقال الرقمي في أفريقيا مطلبٌ حيوي إذا أُريد للعالم أن يحقّق أهداف خطة عام 2030. بيد أن أوجه اللامساواة القائمة بين البلدان وداخل البلد الواحد، التي تفاقمت بفعل وتيرة التقدم المتسارعة في التكنولوجيات الرقمية، تهدد بتضخيم الفجوة الإنمائية الحالية. ويُعدّ العمل الجماعي والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين أمرين ضروريين لسد الفجوة الرقمية. وتوفر المفاوضات الجارية بشأن الاتفاق الرقمي العالمي الإطارَ المثالي الذي يتيح للمجتمع الدولي ضمان ألا يتقدم ركب الثورة الرقمية تاركاً البلدان الأفريقية خلفه.

(29) الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بيانٌ مشترك انبثق عن المؤتمر السنوي السابع للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

(30) لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (S/2023/629).

56 - والتكنولوجيات الرقمية يمكن أن تساعد على إطلاق العنان لإمكانات التحول الاقتصادي في القارة، غير أن التكنولوجيا ليست مجرد وسيلة يراد بها تحقيق غاية أهم. ويتطلب تحويلُ إمكانات التكنولوجيا إلى قيمة حقيقية الاسترشاد بأطر استراتيجية توجّه الانتقالَ الرقمي نحو نواتج إنمائية ذات مغزى، وهو ما يعني ضمناً تسخير التكنولوجيا لتكون أداةً تمكينية للبلدان الأفريقية من خلال تفعيل الحوكمة الرقمية كعامل مساعد لتحقيق التنمية، وتحسين تعبئة الموارد المحلية من خلال التكنولوجيات الرقمية بغية تمويل التنمية في أفريقيا، والاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الروابط بين الانتقال الرقمي ومحاور التحول الخمسة الأخرى من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والأمم المتحدة، كما يتضح في هذا التقرير برمته، ملتزمةٌ بدعم الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية في مساعيهما من أجل اغتنام هذه الفرصة. وفي ذلك الصدد، تُقدَّم التوصيات التالية إلى لجنة البرنامج والتنسيق كي تنظر فيها:

(أ) تعزيز نهج للرقمنة يعترف بالتفاوت في مستوى الاستعداد التكنولوجي فيما بين البلدان الأفريقية وبين أفريقيا وغيرها من المناطق، ويؤدي إلى وضع أحكام متباينة مصممة خصيصاً لكي تتوافق مع نقاط الانطلاق الفعلية للبلدان؛

(ب) دعم البرامج التي تتيح الوصول المنصف إلى التكنولوجيات الرقمية بين البلدان المختلفة وداخل البلد الواحد، بما في ذلك الوصول إلى الذكاء الاصطناعي، من أجل تقليص الفجوة الرقمية لصالح فئات من بينها النساء والفتيات وسكان الريف والأشخاص ذوو الإعاقة، وتشجيع التحول الرقمي المنصف من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر جميعاً وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

(ج) إقرار تدابير تتناول إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية ويُسْر تكلفتها ومنها، على سبيل المثال، تقديم دعم الاحتياجات الأساسية إلى المستهلكين ذوي الدخل المنخفض وبيع تراخيص الطيف الترددي بالمزاد العلني لزيادة المنافسة؛

(د) دعم البرامج التي تهدف إلى تعزيز استخدام التكنولوجيات الرقمية من خلال المساهمة في تطوير المهارات الرقمية والمحتوى المحلي في البلدان الأفريقية؛

(هـ) تشجيع البلدان الأفريقية على تعميم التكنولوجيا الرقمية في جميع القطاعات الإنتاجية وتشجيعها، بوجه خاص، على زيادة التأثير الإيجابي للتكنولوجيات الرقمية على التجارة الإلكترونية وعلى تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى أقصى حد ممكن من خلال تدابير مثل اعتماد معايير وأنظمة مفتوحة، وتسهيل التجارة الإلكترونية عبر الحدود، وحماية الحقوق الرقمية؛

(و) دعوة المجتمع الدولي إلى جعل الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية والبيانات جزءا لا يتجزأ من تصميم وتنفيذ وتتبع التعاون الإنمائي في جميع القطاعات وإلى توسيع نطاق تطبيقات الذكاء الاصطناعي لخدمة الصالح العام من أجل سد الفجوة الرقمية.